

## Adjustment of the Long- Term Investment Role in Omani Islamic Banks - An Empirical Study on Al- Izz Islamic Bank –

Jabir Shoaib Al- Ismail

Institute of Public Administration || Sultanate of Oman

**Abstract:** Aim of the Paper: The study aimed to analyze the investment role of al- Izz Islamic Bank and its ability to make long- term investments ,as well as to demonstrate the diversity of its fund- raising policies and its interest in long- term investments as a part of total fund employment when formulating its policy and recruitment strategy.

Study Design: The researcher relied on the analytical descriptive approach and the case study of the Bank of al- Ezz from the final financial statements ,where he worked on analyzing and extracting the results from it.

Sample and Data: The data were collected by analyzing the bank's final financial statements ،as well as analyzing the long- term investment policies of the Al- Izz Islamic Bank.

Results: The results indicate that there has been a significant weakening of long- term investments ،which has affected the bank's failure to contribute to economic and social development ،while short- term financing operations have captured the largest proportion of its money- recruiting policies.

Conclusion: The study was concerned with enriching knowledge about the long- term investment role of al- Izz Islamic Bank and its ability to contribute to economic and social development ،thus having shed light and expanding interest in long- term investments.

**Keywords:** Islamic Banks - Investment - Finance - Sultanate of Oman.

## تقويم الدور الاستثماري طويل الأجل في المصارف الإسلامية العُمانية - دراسة تطبيقية على مصرف العز الإسلامي -

جابر شعيب الإسماعيل

معهد الإدارة العامة || سلطنة عُمان

الملخص: هدفت الدراسة إلى تحليل الدور الاستثماري لمصرف العز الإسلامي ومدى قدرته على القيام بالاستثمارات طويلة الأجل، إضافةً لتبيان مدى التنوع في سياسات توظيف الأموال لديه واهتمامه بالاستثمارات طويلة الأجل كنسبة من إجمالي توظيف الأموال عند رسم سياسته واستراتيجيته التوظيفية. واعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي ودراسة حالة مصرف العز وذلك من واقع البيانات المالية الختامية، حيث عمل على تحليلها واستخراج النتائج وفقاً لها، وقد تمّ جمع البيانات عن طريق تحليل القوائم المالية الختامية للمصرف، إضافةً لتحليل سياسات الاستثمار طويل الأجل لدى مصرف العز الإسلامي.

وأشارت النتائج إلى وجود ضعف كبير في الاستثمارات طويلة الأجل، مما أثر على عدم مساهمة المصرف في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، في حين استحوذت عمليات التمويل قصير الأجل على النسبة الكبرى من سياسات توظيف الأموال لديه.

الختامة: اهتمت الدراسة بإثراء المعرفة حول معرفة الدور الاستثماري طويل الأجل لمصرف العز الإسلامي ومدى قدرته على المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبهذا تكون قد ألفت الضوء ووسعت دائرة الاهتمام بالاستثمارات طويلة الأجل.

الكلمات المفتاحية: المصارف الإسلامية – الاستثمار – التمويل – سلطنة عُمان.

## المقدمة:

أصبحت ظاهرة المصارف الإسلامية أمراً واقعاً بعد النجاحات التي استطاعت تحقيقها ونمو حجم أصولها وانتشارها في الدول الإسلامية وغير الإسلامية، كما ساهمت في تعبئة المدخرات وفي دعم العملية التمويلية بشكل واضح من خلال اهتمامها في جانب التمويل بشكل كبير، فيما مازال الجانب الاستثماري ضعيفاً ولم يحظى بالأهمية المتوقعة، إذا ما قُورن الواقع التطبيقي للمصارف الإسلامية بما أراده المؤسسون لوجدنا اختلافاً كبيراً، حيث أرادوا من المصارف الإسلامية بوابة لتطبيقات أخرى في الاقتصاد الإسلامية وبوابة عبور ناجحة لإعادة إحياء الأدوات المالية الإسلامية وسهولة إدماجها في المجتمع.

وحيث أن المصارف الإسلامية حتى تنشأ وتستمر وتتطور لابداً من بيئة حاضنة ومشجعة، وهذه البيئة ترتبط بعوامل كثيرة من أهمها الإيمان الكامل لدى الجمهور بأهمية دور المصارف على أرض الواقع في حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية ومساهمتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال القيام باستثمارات تنموية طويلة الأجل مراعية بذلك القطاعات الاقتصادية الحيوية في المجتمع، بعد تأكدها من جدوى المشروعات وإمكانية إقامتها وتحقيقها لعوائد مجزية للمصرف وللمساهمين.

تأسيساً على ما سبق، فقد تم الاهتمام في هذا البحث لما له من أثرٍ ودورٍ مهم في انجاح مسيرة المصارف الإسلامية التي يجب أن يكون لها بعد استثماري واضح يساهم في مسيرة التنمية المستدامة للمجتمع مما ينعكس إيجاباً على السمعة وعلى الجمهور.

## مشكلة البحث:

لقد بدأت الصيحات تنادي بضرورة أخذ المصارف الإسلامية لزام المبادرة والانتقال إلى الدور التنموي المأمول منها لتكون انعكاساً واضحاً عن مدى الاختلاف الحقيقي لا الصوري- كما يراه الجمهور- بينها وبين المصارف التقليدية، حيث يلحظ المتتبع إلى الضعف الواضح في عمليات الاستثمار طويل الأجل في المصارف الإسلامية وذلك على حساب التمويل قصير الأجل الذي يستحوذ على النسبة الكبرى من سياسات توظيف الأموال في هذه المصارف.

وبناءً على ما تقدم يمكن تلخيص مشكلة البحث من خلال التساؤلات الآتية:

1. هل استطاع مصرف العز القيام بعمليات الاستثمار طويل الأجل مما أحدث أثراً تنموياً في المجتمع العماني؟
2. هل استطاع مصرف العز عمل تشكيلة متوازنة بين صيغ الاستثمار طويل الأجل وفقاً لاستراتيجية واضحة؟
3. هل استطاع مصرف العز عمل التوازن بين سياسات التوظيف قصيرة الأجل والطويلة منها ليوزع المخاطر بينها؟
4. هل استطاع مصرف العز استقطاب الودائع الاستثمارية طويلة الأجل التي ستكون داعماً حقيقياً للتوظيف الاستثماري لديه؟

## فرضيات البحث:

- الفرضية الأولى: استطاع مصرف العز الإسلامي عمل مزيج استثماري متنوع في سياساته الاستثمارية، مما ساهم في دخوله إلى جميع القطاعات الاقتصادية وخلق فرص استثمارية جديدة..
- الفرضية الثانية: استحوذ الاستثمار طويل الأجل على الجزء الأكبر من سياسات توظيف الأموال في مصرف العز الإسلامي.

## أهداف البحث:

1. التعرف على مدى توافر سياسات استثمارية طويلة الأجل في مصرف العز الإسلامي.

2. التعرف على مدى التنوع في سياسات توظيف الأموال في مصرف العز الإسلامي.
3. التعرف على مدى تأثير سياسات الاستثمار طويل الأجل في مساهمتها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في سلطنة عمان.
4. الكشف عن نسبة الاستثمار طويلة الأجل إلى إجمالي توظيف الأموال في مصرف العز الإسلامي.
5. تقديم مقترحات مناسبة لمتخذي القرار في مصرف العز تهدف إلى التوسع في العمليات الاستثمارية طويلة الأجل وإيجاد مزيج توظيفي للأموال أكثر سعة واتساعاً، وهذه المقترحات يمكن أن تستفيد منها المصارف الأخرى في سلطنة عمان.

#### أهمية البحث:

يستمد هذا البحث أهميته من جانبين:

- أ- الجانب النظري: حيث يمثل أحد الدراسات القليلة - بل الوحيدة وفقاً لما أطلع الباحث عليه - التي تناولت سياسات التوظيف طويلة الأجل في المصارف الإسلامية العمانية، مما ستكون إضافة للمكتبة العمانية بشكل خاص والعربية وقطاع الصيرفة الإسلامية بشكل عام.
- ب- الجانب التطبيقي: باعتبارها دراسة تطبيقية تعنى بالكشف عن مواطن الخلل والضعف التي تعترض مسيرة المصارف الإسلامية في سلطنة عمان - مصرف العز تطبيقاً- الأمر الذي سيمنح من سهولة معالجة الوضع الحالي، كما سيقدم البحث مقترحات علمية تطويرية تساعد على الانتقال للواقع المأمول. ويمكن أن يستفيد من هذه الدراسة: المدراء والقادة في المصارف الإسلامية بشكل خاص وواضعي السياسات المالية والمصرفية داخل سلطنة عمان.

## 2- الإطار النظري والدراسات السابقة

### 1- المصارف الإسلامية

عرفت المصارف الإسلامية بأنها: "مؤسسة مالية تعمل على تجميع الأموال وتوظيفها مع تقديم مجموعة من الخدمات المصرفية وفقاً لصيغ خاصة بها وبما يتناسب وأحكام الشريعة الإسلامية وعدم التعامل بالفائدة أخذاً وعطاءً، ذلك بهدف تحقيق الربح مع مساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية". (رستم، 2014، 5) إن الإشارة إلى ضرورة مساهمة المصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية تعني أنه يجب أن يكون للمصارف الإسلامية دور استثماري حقيقي يساهم في إحداث تنمية حقيقية للمجتمع، وهذا ما نجده في مختلف التعريفات التي تناولت المصارف الإسلامية.

كما عرف (الزحيلي، 2002، 516) المصارف الإسلامية على أنها: "المؤسسة المالية الحديثة التي تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها في المعاملات المدنية ولاسيما النقود، وتعتمد على تجميع الأموال بطريقة شرعية واستثمارها وتنميتها بأساليب وأدوات مشروعة لمصلحة المشتركين، هادفة إلى إعادة بناء المجتمع وتحقيق أفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتفعيل متطلبات التعاون الإسلامي بحسب الأصول الشرعية.

ونلاحظ من التعريف ما ذهب إليه المنظرون الأوائل للصيرفة الإسلامية بأنها مؤسسة تملك من الأساليب والأدوات التوظيفية الكثير لتوظيف الأموال وفقاً لمصلحة ورغبة العملاء بقصد الاستغلال الأمثل لهذه الأموال، وبحيث يكون الهدف الأسسى لتوظيف هذه الأموال هو بناء المجتمع والمساهمة الحقيقية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

كما عرفها رائد تجربة الصيرفة الإسلامية الدكتور أحمد النجار بأنها " مؤسسة مالية مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها بما يخدم بناء مجتمع التكافل الإسلامي وتحقيق عدالة التوزيع ووضع المال في المسار الإسلامي". (النجار، 1982، 163). وما نجد في هذا التعريف ضرورة الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية والبحث عن حل للمشكلات الاقتصادية التي يتعرض لها المجتمع وبذلك يكن للمصرف الإسلامي دور فاعل في المساهمة في حلها، وهذا يعني عدم اللبث وراء الربح السريع والمتاجرة قليلة المخاطرة والتي لا تزيد الغني إلا غنى.

نلاحظ إن الصيرفة الإسلامية ليست ظاهرة حديثة كما يعتقد الكثيرون، وإنما هي جزء لا يتجزأ من النظام الاقتصادي الإسلامي، والذي بدوره يعتبر جزءاً من العقيدة الإسلامية ذاتها. لذلك فليس غريباً هذا الانتشار الواسع وعلى فترات متلاحقة للعمل المصرفي الإسلامي ونموه بهذا الشكل. ويعرف (المغربي، 2004، 87) المصارف الإسلامية بأنها: "منظمة مالية ومصرفية، اقتصادية واجتماعية، تسعى إلى جذب الموارد من الأفراد والمؤسسات وتعمل على استخدامها الاستخدام الأفضل، مع أداء الخدمات المصرفية المتعددة، وتعمل على تحقيق العائد المناسب لأصحاب رأس المال كما تسهم في تحقيق التكافل الاجتماعي في المجتمع، وتلتزم بمبادئ ومقتضيات الشريعة الإسلامية وذلك بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأفراد والمؤسسات مع مراعاة ظروف المجتمع

وعرف (بورقة، 2011، 5) بانها: مؤسسات مالية تقوم بالمعاملات المصرفية والمالية والتجارية والاستثمارية وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية بضرورة الابتعاد عن الفائدة الربوية أخذاً وعطاءً، وباعتبارها تتمتع بطبيعة خاصة فقد أطلق عليها البعض مصارف المشاركة ومصارف التمويل البديل والمصارف الأخلاقية. نلاحظ من التعريف أنه استطاع التمييز بين المعاملات التجارية التي تهدف للمتاجرة والربح السريع وقليل المخاطر، وبين المعاملات الاستثمارية التي تأخذ بعين الاعتبار المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية مما يعزز من دور وأهمية المصارف الإسلامية في المجتمع.

تبرز أهمية المصارف الإسلامية- من وجهة نظر المؤسسين الأوائل- في دورها الاستثماري المفترض بحيث يستحوذ(الاستثمار) على النسبة الكبرى من توظيف الموارد.

يتضح كيف أخذت المصارف الإسلامية بمبدأ المشاركة في الربح والخسارة بصيغتها التمويلية القائمة على الملكية والمستندة إلى مفهوم الغنم بالغرم، وعلى مبدأ أن النقود لا تلد النقود وإنما تنمو بفعل استثمارها والمشاركة في تحمل المخاطر، وأخيراً تقوم على أن الربح وقيامه لرأس المال. (المأحي، 2004، 2)، ولكن المتبع يجد ضعف هذه الصيغ مقارنة بالصيغ التمويلية القائمة على المديونية، فأصبحت بذلك شبيهةً بالمصارف التقليدية

عمل المصرفيون الإسلاميون على تعديل النموذج المصرفي التقليدي المعتمد على الاحتياطي الجزئي، وتحويله إلى عمليات لا تعتمد على الفائدة الربوية، ففي جانب الخصوم هناك تميز واضح بين الودائع الجارية والودائع الاستثمارية، وفي جانب الأصول لا يختلف المصرف الإسلامي عن نظيره التقليدي فهناك نسبة من مطلوبات الحساب الجاري تحفظ في صورة سائلة، وفي صورة احتياطات عالية السيولة، والباقي يخصص للأصول قصيرة الأجل ولاسيما تمويل التجارة، وتستثمر الودائع الاستثمارية ورأس المال المساهم في تمويل الصيغ والسياسات التوظيفية الأخرى عادةً. (ميلز بول، وجون بريسي، 2014، 48).

## 2- سياسات توظيف الأموال في المصارف الإسلامية

يشار إلى سياسات توظيف الأموال في المصارف الإسلامية بمصطلحات عدة، فنجد في بعض المراجع ذكرت على أنها التمويل وبعضها ركز على أنها سياسات أو صيغ الاستثمار الإسلامية، وبعضهم من دمج التمويل والاستثمار للتعبير عن سياسات توظيف الأموال، ومازالت هذه المفاهيم محل نقاش، فالتمويل عبارة عن عملية توفير وتوجيه الأموال نحو

عمليات الاستثمار المختلفة وبنفس الوقت فإن عملية الاستثمار هي توظيف هذه الأموال في مشاريع مختلفة، مما يدل على أن عمليتي التمويل والاستثمار يعتبران وجهان لعملة واحدة.

يشير (دوابة، 2015، 14) إلى أن التمويل المصرفي الإسلامي هو جزء أصيل من الاستثمار، حيث أن المصرف الإسلامي يتجه باستثماراته استثماراً غير مباشر من خلال البيع والإجارة والوكالة والجعالة والمشاركة المتناقصة من خلال دوره كوسيط مالي، وهنا يبرز الجانب التمويلي للمصرف الإسلامي باستثمار الأموال من خلال غيره، وهو ما يعبر عنه بصيغ التمويل الإسلامية، كما قد يستثمر المصرف الإسلامي أمواله بنفسه استثماراً مباشراً بالتملك بغرض الاحتفاظ كما في حالة إنشاء وتأسيس والمساهمة في الشركات.

ونلاحظ أن القوائم المالية الختامية للمصارف الإسلامية تميز بين صيغ التمويل والاستثمار بشكل مباشر أو غير مباشر عند عرضها للبيانات المالية الختامية والتقارير السنوي، وبالتالي لا بدّ من التمييز في الدراسة بينهما. ويختم (دوابة، 2015، 15) بالقول إن التمويل والاستثمار إذا اجتمعا افترقا وإذا افترقا اجتمعا، ففي حال ذكرنا معاً في موضع واحد فلكل واحد منهما معناه الخاص به، وإذا ذكر أحدهما دون الآخر فالمذكور يحتوي معنى غير المذكور وينوب عنه، وبالتالي فإنهما متداخلان إذا ذكر أحدهما، متباينان إذا ذكرنا معاً.

ولهذا رأى الباحث وبقصد تحقيق هدف البحث ذكرهما منفصلين ليعبر كل منهما على مفهومه الخاص، ويتم التمييز بينهما للوصول إلى حجم ونسبة الاستثمارات طويلة الأجل.

أ- التمويل في المصارف الإسلامية: يقوم التمويل المصرفي بدور هام وأساسي في إشباع الحاجات التمويلية للمنظمات الاقتصادية (زراعية - صناعية - تجارية - خدمية) من أجل مقابلة تمويل رأس المال العامل كالبيع والمخزون، وتحتل التسهيلات الإئتمانية قصيرة الأجل بكافة صيغها على الاهتمام الأول بين توظيفات المصارف على اختلاف أنواعها وتخصصاتها (إسلامية - تقليدية - متخصصة...)، حيث تحتل هذه التسهيلات على الجانب الأكبر من محفظة الائتمان لديها (طایل، 2012، 27).

يعرف التمويل الإسلامي بأنه الإطار الشامل المتضمن نماذج وصيغ مختلفة تهدف إلى توفير الموارد المالية لأي نشاط اقتصادي من خلال الالتزام بضوابط الشريعة الإسلامية (بوزيد، 2010، 3).

لذا يعتبر التمويل الإسلامي أسلوب نوعي في التمويل يستند إلى الربح الذي يستحق في الشريعة الإسلامية بالملك أو العمل، وهو ما يعني أن عنصر العمل أيضاً يمكن أن يدخل النشاط الاقتصادي على أساس الربح، فالتاجر الذي لديه الخبرة في العمل يمكن أن يدخل السوق بدون مال ويعمل بمال غيره الذي يقصد الاسترباح وفقاً لنسب ربحية يتفق عليها الطرفان. (بوفليح وحميد، 2009، 8)

عرف (قحف، 2004، 12) التمويل الإسلامي بأنه: "تقديم ثروة عينية أو نقدية بقصد الاسترباح من مالها إلى شخص آخر يديرها ويتصرف فيها لقاء عائد تبيحه الأحكام الشرعية. نلاحظ من خلال التعريف التركيز الكامل على صيغ التمويل الإسلامية المعتمدة على المديونية بشكل رئيسي أو ما تسمى بعقود المعاوضة.

فيما عرف (السرطاوي، 1999، 97) التمويل الإسلامي بأنه: قيام شخص ما بتقديم شيء ذو قيمة مالية لشخص آخر وفقاً للعقد المبرم بينهما وذلك على سبيل التبرع أو التعاون بينهما بقصد استثماره واستغلاله الاستغلال الأمثل لتحقيق الأرباح التي تقسم بينهما وفقاً لنسب معينة ومتفق عليها مسبقاً، ذلك بحسب طبيعة عمل كل منهما ومدى مساهمته في رأس المال والعمل. ونلاحظ من خلال التعريف السابق هو عدم شموليته لأنواع التمويل الإسلامي كاملاً حيث ركز على صيغ التمويل المعتمدة على الملكية.

ويضيف (دوابة، 2015، 18) التمويل الخيري ليصبح لدينا ثلاثة أنواع رئيسية لسياسات التمويل المتبعة في المصارف الإسلامية.

أ-1- صيغ التمويل القائمة على الملكية: وفقاً لهذا النوع من الصيغ يأخذ المتعامل صفة المالك بحيث يكون للمتعامل القدرة على التصرف والحرية في إجراء المعاملات، ومن هذه الصيغ: المضاربة والمشاركة والمزارعة والمساقاة. (بن عمارة، 2003، 48).

• المضاربة: يعتبر أسلوب تمويلي في غاية الأهمية في المصارف الإسلامية، وقد عرف (ارشيد، 2007، 41) المضاربة بأنها: "اتفاق بين طرفين يقدم أحدهما المال ويبدل الآخر فيه الجهد والعمل في الاتجار به، على أن الربح إن حصل على حسب ما يشترطان من البداية بينهما من النصف والربح والثالث وغيره، والخسارة تكون على رب المال، ويكفي العامل خسارته لجهد المبدول، إذ ليس من العدل أن يخسر العامل أكثر من جهده، من غير تقصير منه أو إهمال".

إن مفهوم المضاربة يعتبر وسيلة استثمارية تختلف عن مفهوم المضاربة التقليدية، فهي تعني وفقاً للنظام الإسلامي وباختصار اشتراك المال والعمل بهدف تحقيق الربح، أما في المنظور التقليدي فهي تعني تحقيق الربح عن طريق استثمار رأس المال، والمضاربة على فروق الأسعار، وترقب الفرصة المواتية والسانحة للشراء بأبخس الأثمان أو البيع بأغلاها. (المالقي، 2000، 282)

لقد حققت المضاربة في المصارف الإسلامية تميزاً في مزجها بين عنصري العمل ورأس المال، كما استطاعت أن تكون وبنفس الوقت مضاربا لأموال المودعين وصاحبة رأس المال المضارب "المستثمر"، كما ساهمت المضاربة في تحقيق درجة أكبر في تخصيص واستخدام الموارد وذلك من خلال الخبرة السابقة للمضارب، مما يؤدي إلى حسن توجيه التمويل نحو النشاطات الاقتصادية المجدية.

• المشاركة: يعرفها (سعد الله، 1995، 283) بأنها: أسلوب تمويلي يقوم به المصرف الإسلامي بموجب شراكته مع العميل طالب التمويل، من خلال تقديم المال اللازم لمشروع ما أو عملية إنتاجية معينة، ويوزع الربح بينهما بحسب الاتفاق المبرم بينهما، أما الخسارة فتكون بنسبة تمويل كل منهما. ويتم تطبيقها في المصرف الإسلامي من خلال دخول المصرف بأمواله شريكاً مع طرف أو مجموعة أطراف في تمويل المشاريع مع اشتراكه في إدارتها ومتابعتها. (سليمان ومحسن، 2011، 9).

يلحظ أن دور المصرف الإسلامي لا يقتصر هنا على التمويل فقط، بل يمتد ليشمل المشاركة في النشاط الاستثماري، كما أن العلاقة مع العملاء ليست علاقة دائن ومدين ينتظر منهم الفوائد المصرفية وبغض النظر عن ظروف المشروع ومدى تحقيقه الأرباح، بل تمتد العلاقة لتكون علاقة شريك بشريك، حيث يتحمل المخاطر المختلفة للمشروع جميع الشركاء، ويساهم في تقديم المشورة والدعم اللازم في سبيل إنجاح هذا المشروع وإدارته ومدى تحقيقه لأرباح تعود بالنفع على جميع الشركاء، إضافة لآثاره الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع ككل.

• المزارعة والمساقاة: يتم تطبيق المزارعة في المصرف الإسلامي من خلال يضمن البنك تمويل المدخلات بتوفير الآلات والمعدات الزراعية لتحضير الأرض والإمداد بالبذور المحسنة والمخصبات، وتكون الأرض والعمل من صاحب المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، ويحدد إسهام كل شريك قبل التوقيع على عقد المزارعة الذي يحدد أيضاً استحقاقات الطرفين في الأرباح، وبعد الحصاد وعمليات التسويق تخصم التكاليف التي تكبدها كل من الشريكين من الربح الناتج عن المشاركة، ثم يوزع الباقي أرباحاً. (مسدور ورزيق، 2003، 28)

أما المساقاة عرفها (خلف، 2006، 370-371) على أنها: اتفاق بين طرفين، أحدهما وهو العامل يقوم بمهمة سقي المزروعات عند الطرف الآخر وبالذات في الأشجار والبساتين، والناتج يقسمانه وفقاً للحصص المتفق عليها عند العقد.

يمكن للمصارف الإسلامية تبني العمل بصيغتي المزارعة والمساقاة سواءً من حيث إقامة المزرعات أو توفير المياه للأشجار والبساتين من باطن الأرض، أو نقلها من أماكن تواجدها أو تحلية مياه البحر، مما يساهم في التنمية الزراعية وتخفيف البطالة، والقضاء على مشكلة الهجرة من الريف إلى المدينة.

أ- 2- صيغ التمويل القائمة على المديونية: تعتبر من أهمها وأكثرها استخداماً المرابحة والتورق والإجارة والسلم والاستصناع، حيث تهتم هذه الصيغ بأن طريقة عملها وتركيبها شبيهةً بالقرض المتولد عن المصارف التقليدية ذو الفائدة المصرفية، لكن الحقيقة في أن عقود هذه الصيغ تكون محلها السلع والأصول الرأسمالية المباعه وليست النقود، بعكس المصارف التقليدية التي يكون الدين فيه متولداً عن القرض والذي يكون محله النقد.

- المرابحة: عرفها (معهد الدراسات المصرفية، 2010، 2) بأنها توسط المصرف لشراء سلعة مطلوبة من قبل عميله ثم إعادة بيعها له بالأجل بثمن يساوي التكلفة الكلية للشراء مضافاً إليه ربح معلوم متفق عليه بينهما. ويقول (السالوس، 2006، 600) بأن "المرابحة من العقود التي يحدد فيه سعر الشراء تبعاً لتكلفة السلعة أو ثمن شراء البائع لها، فإذا كان البائع اشترى السلعة بمائة أو قال بأن تكلفتها مائة، واتفق مع المشتري على أن يربحه فيها عشرًا - مثلاً".

تعتبر بيع المرابحة بنوعها المرابحة البسيطة والمرابحة للأمر بالشراء (المركبة) من أهم الصيغ التي تعتمد عليها المصارف الإسلامية في سياساتها التمويلية، ووفقاً ل (أبو زيد، 2004، 30) فإن استخدام المرابحة في بعض الدول وصلت إلى 98% من إجمالي التمويل بها. ويؤكد ما أورده (ناصر، 1425 هـ، 113) بأن المرابحة اليوم المشكلة الأبرز للمصارف الإسلامية، فالنظر لما تحويه من ربح مضمون وأجل قصير، صارت تطبق بمعدل عام لا يقل عن 75% من مجموع استعمالها، بل إن العديد من هذه المصارف تطبقها بنسبة تزيد عن 90% من مجموع الاستعمالات لديها.

- الإجارة: تعتبر الإجارة من الأساليب التمويلية الفعالة في المصارف الإسلامية وتستخدم على نطاق واسع، كونها تعمل على سد احتياجات الناس من المنافع المتنوعة وحاجة الملاك إلى المال، كما تعمل على تلبية احتياجات مختلف القطاعات الاقتصادية الحيوية.

تعرف الإجارة على أنها: "بيع نفع معلوم بعوض معلوم" (Oubaid. Allah، 2005، 74).

يقوم على إعطاء حق الانتفاع بملكية أصل معين وليس مقابل جهد بشري أو غيره، فتعمل على تسهيل الحصول على الآلات والمعدات اللازمة للمشروعات الصناعية والخدمية الكبيرة دون تحمل تكاليف تفوق إمكانيات هذه الشركات. ويتم تطبيق الإجارة في المصارف الإسلامية وفقاً لنوعين هما الإجارة التشغيلية الإجارة المنتهية بالتملك.

- السلم: يعرف الفقهاء السلم بأنه بيع أجل بعاجل، مما يدل على أنه معاملة مالية يتم بموجبها تعجيل دفع الثمن ودفعه نقداً إلى البائع، بحيث يلتزم البائع بتسليم بضاعة معينة بمواصفات محددة في أجل معلوم، فالمؤجل هو السلعة المتفق على بيعها والموصوفة بالذمة، والعاجل هو الثمن. (بوشرمة و ناصر، 2010، 310). لم يلقى السلم الاهتمام الكافي من قبل المصارف الإسلامية مقارنةً بصيغ المرابحة والإجارة وغيرها، باستثناء التجربة السودانية التي طبقت السلم في تمويل القطاع الزراعي، حيث تقوم المصارف الإسلامية السودانية بتمويل المؤسسات الزراعية بشراء محاصيلها سلفاً على أن تُسلم هذه المؤسسات المحاصيل بعد جنيها إلى المصرف، ليقوم بدوره ببيعها بهامش ربح معين إلى مؤسسات الإنتاج الغذائي وغيرها، الأمر الذي انعكس إيجاباً على تطوير التمويل الزراعي وتحسين أداء المؤسسات الزراعية. (أحمد، 1418 هـ، 25 و 57). والتنوع في سياسات التمويل.

- الاستصناع: هو عقد يتعهد بموجبه المصرف الإسلامي بإنتاج شيء معين وفقاً لمواصفات محددة تم الاتفاق عليها مع المشتري، بحيث يشمل هذا التعهد كل خطوات التصنيع إضافةً للسعر وتاريخ التسليم، كما يمكن للمصرف أن ينقل هذا التعهد أو جزء منه إلى جهة أخرى لتنفيذه تحت إشرافه ومسؤوليته. (صوان، 2001، 174).

يمكن استخدام الاستصناع في كل عمل تدخله الصناعة، مما يعطيه طبيعة خاصة من واقع طبيعته وتعدد مجالات تطبيقه، حيث قامت بعض المصارف بتطبيق الاستصناع في المقاولات والانشاءات وأعمال البناء ويمكنها كذلك في التجمعات السكنية، إضافةً للصناعات التحويلية والاستخراجية، كما يمكن استخدامه في الصناعات الصغيرة أو الكبيرة مثل السيارات والطائرات والسفن والمصانع وغيرها. (دوابة، 2015، 182). ويضيف العلامة (الزرقا، 1420، 14) أنه بالإضافة للحاجات البشرية من السلع الاستهلاكية أصبحت الحاجة للاستصناع اليوم للدول النامية أعظم، من خلال الحاجة للسلع الضخمة من الآليات والمعدات كالقطارات والطائرات والبواخر العملاقة وخطوط الإنتاج ذاتها بجميع أجهزتها ومعداتها.

ب- الاستثمار في المصارف الإسلامية: للاستثمار أهمية كبيرة ليست عند الاقتصاديين التقليديين فحسب، وإنما كان للمنظرين الأوائل لفكرة المصارف الإسلامية نفس التوجه في جعل المصارف الإسلامية نموذجاً مصرفياً يساهم بشكل فعال في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال الذراع الاستثماري الذي يدفع بعجلة النمو نحو الأمام. يوجد ارتباط وثيق بين الاستثمار المصرفي الإسلامي وبين تحمل المخاطر، مما يجعل هذا الارتباط عاملاً حاسماً في تميز الاستثمار وفقاً للنظرة الإسلامية عن التعامل الربوي المضمون العائد، بمعنى أنه بمقدار ما يتحصل من مكاسب وفقاً للاقتصاد الإسلامي منوط استحقاقه بمقدار ما تحمل المسؤولية عن الخسارة والتلف والمخاطر المرتبطة به، أو ما يعرف بمبدأ "الخراج بالضمنان" أو الغنم بالغرم. (أبوغدة، 2004، 17).

يعرف الاستثمار بأنه " إضافة جديدة إلى الأصول الإنتاجية الموجودة في المجتمع، بقصد زيادة الناتج في الفترات التالية" (النمري، 2004، 3).

على المصرف الإسلامي العمل من واقع نظريته للتنمية بتفضيل الجانب الاستثماري لضرورة مساهمته في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويأخذ الاستثمار في المصارف الإسلامية شكلين أساسيين هما: الاستثمار المباشر والاستثمار المالي يعرف الاستثمار وفقاً للاقتصاد الإسلامي بأنه: عملية توظيف الأموال الحلال "أياً كان مصدرها" في المجالات الإنتاجية، كضرورة فرضتها الشريعة الإسلامية، بهدف زيادة الناتج القومي وفقاً للأولويات والضوابط الإسلامية، مع مراعاة إمكانية تحقيق عوائد مالية إيجابية، بهدف تحقيق أهداف النظام الاقتصادي ككل. (الاسماعيل، 2016، 106). ويمكن تقسيم الاستثمار حسب طبيعته إلى ما يلي:

ب- 1: الاستثمار الحقيقي (المباشر): يعرف (المكاوي، 2012، 242): أنه ذلك الاستثمار الذي يمتلك ويدير المصرف الإسلامي المشروع الذي يقوم بتأسيسه في المجالات المختلفة، أو المساهمة في رأس مال المشروع المقترح. بينما يعرفها (طایل، 1999، 103) بأنها: انفاق مالي بهدف لتحقيق مكاسب يتوقع الحصول عليها على مدة طويلة في المستقبل، لذا يصطلح عليه انفاقاً استثمارياً.

بالعودة إلى القوائم المالية للمصارف الإسلامية نجد أن الاستثمار في الشركات التابعة والزميلة، إضافةً للاستثمارات العقارية ذات الأجل الطويلة هي ما يعنى بها كاستثمارات مباشرة لدى هذه المصارف، وعادة ما يغلب على تسمية هذا النوع من الاستثمار وفقاً لتصنيف الأجل بأنها استثمارات طويلة الأجل في ظل أنها تتجاوز فترة زمنية سبع سنوات.

ب- 2 الاستثمار المالي: يقصد به استخدام الأموال للحصول على أصول مالية مثل: الأوراق المالية كالأسهم، أو كل صك أو مستند له قيمة مالية، وبالعودة إلى القوائم المالية للمصارف الإسلامية نجد أن الاستثمارات المالية تمركزت حول:

- استثمارات مالية متاحة للبيع: تمثلت باستثمار الأوراق المالية المتنوعة بقصد المضاربة بها لتحقيق عوائد مناسبة من خلال إدارة الخزينة والاستثمار.
- استثمارات مالية للمتاجرة: تمثلت بموجودات مالية يحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، والتي تعبر عن وثائق الصناديق الاستثمارية التي لا تسترد قيمتها حتى انقضاء مدتها.



- استثمارات في الصكوك: وتمثلت في استثمارات متنوعة لمختلف أنواع الصكوك الإسلامية المشروعة.
- استثمارات مصارف إسلامية: وتمثلت في الودائع المشتركة والمضاربات المشتركة في الأسهم، إضافةً إلى توظيفات مالية مشتركة ومتنوعة بين المصارف. (الاسماعيل، 2016، 115).

يرى (دوابة، 2005، 953) أن شهادات الاستثمار القابلة للتداول نموذجاً جيداً يجب أن يضاف إلى سياسات الاستثمار لدى المصارف الإسلامية، حيث تعتمد المصارف الإسلامية على إصدار نوعين من هذه الشهادات وفقاً لنظام المضاربة الشرعية، وهي شهادات الاستثمار المخصصة بحيث تخصص حصيلتها للاستثمار في مشروع معين بذاته أو نشاط محدد أو صيغة استثمارية معينة، والثانية شهادات الإيداع العامة التي تخصص حصيلتها للاستثمار في كافة أنشطة المصرف المتنوعة، ومشاريعه المختلفة وقد تشمل على كافة الصيغ الاستثمارية لديه، مما يسمح لها بأن تكون مصدراً للاستثمار طويل الأجل من خلال تجميع المدخرات وتوجيهها لمشروعات تنموية طويلة الأجل.

#### ثانياً: الجانب التطبيقي

اهتم المنظرون الأوائل للصيرفة الإسلامية بالنظرة التفاؤلية للجانب الاستثماري المساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث إنَّ الأصل في استثمارات المصارف الإسلامية أن تكون استثمارات تنموية بالدرجة الأولى، وحتى تكون كذلك يجب أن تحاكي وتعمل في كافة الأنشطة والمجالات التي تسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، سواء أكانت هذه المجالات زراعية أم صناعية أم غيرها، التي من المفترض أن تكون استثمارات طويلة الأجل، ولذلك فإنه يجب أن تمثل حجم الموارد طويلة الأجل المتاحة للمصارف الإسلامية النسبة الغالبة من إجمالي مواردها. (AUSAF، 1407، 64)

ولهذا كان لابداً من تبيان واقع الاستثمار في مصرف العز الإسلامي ودرجة التنوع الاستثماري في سياساته الاستثمارية، ومدى قدرته على القيام بالاستثمارات طويلة الأجل وذلك من خلال ما يلي:

#### 1- إجمالي الاستثمارات المقدمة ومعدل نموها السنوي:

جدول رقم(33): حصة نوع الاستثمار من إجمالي الاستثمار في مصرف العز الإسلامي

العام	إجمالي الاستثمار "ألف ريال عماني"	معدل النمو السنوي %
2012	-	-
2013	898, 24	-
2014	7.446	70.1 -
2015	30.795	313.6
2016	43.626	41.7
	متوسط معدل النمو السنوي %	71.3

من إعداد المؤلف، التقارير السنوية للمصرف (2012-2016م)

من خلال بيانات الجدول السابق يتضح لنا حداثة التجربة المصرفية في مصرف العز الإسلامي، مما نلاحظ ضعف الاستثمار فيه بشكل واضح، حيث لم يعتمد على تنوع استثماري بل بالعكس كان يركز في الاستثمار في الصكوك بشكل رئيسي، كما نلاحظ وجود نقاط تحول تمثلت بارتفاع واضح خلال عام 2015م، حيث وصل هذا المعدل إلى 313.6% وبحجم استثمار 30، 795 ألف ريال عماني، ثم عاد لينخفض ويحقق 41.7% في عام 2016م، ويعود الارتفاع الواضح إلى زيادة الودائع الاستثمارية - لكنها لم تكن ودائع استثمارية طويلة الأجل- التي وجهت إلى القيام بعمليات الاستثمار بالوكالة المستحدثة من قبل المصرف لعملائه، والتي تمثلت في خلط أموال المساهمين مع المستثمرين وتوجيه

هذه المبالغ نحو عمليات مختلطة بين التمويل والاستثمار وذلك اعتماداً على معدل الربحية ودرجة المخاطرة وفقاً لآراء المعنيين في المصرف، وإذا ما تم احتسابها كاستثمار يظهر لدينا هذا الارتفاع الواضح في النسبة، في حين لم نلاحظ أي اهتمام لدى مصرف العز بالاستثمارات التنموية والدخول فيها بشكل مباشر، كما ابتعد قليلاً عن الاستثمارات المالية الأخرى، ويمكن أن يعزى ذلك لحدثة التجربة وعدم الرغبة في الدخول بالجانب الاستثماري وتحمله المخاطر، وخصوصاً في ظل الأزمة النفطية الحالية التي ألقت بظلالها على الاقتصاد بشكل خاص والمجتمع ككل بشكل عام.

بشكل عام نلاحظ عدم استطاعة مصرف العز الإسلامي تقديم سياسة استثمارية تنموية ملائمة مقارنة بالتمويل قصير الأجل، ويلعب عدم سيطرة الموارد المالية طويلة الأجل على إجمالي موارد المصرف أحد المعوقات الرئيسية في التنوع والتوسع الاستثماري لديه، حيث بلغت نسبة إجمالي الودائع إلى إجمالي الموارد ما يعادل نسبة 36.9% فقط، وكانت في أغلبها ودائع قصيرة الأجل، وذلك اعتماداً على البيانات المالية للمصرف خلال الفترة المدروسة (2012-2016)، وبعد احتسابها من قبل الباحث.

## 2- حصة أساليب الاستثمار من إجمالي الاستثمار المبالغ بألف ريال عماني

جدول رقم (34): حصة نوع الاستثمار من إجمالي الاستثمار في مصرف العز الإسلامي

استثمارات بالوكالة		استثمارات في الصكوك		العام
%	القيمة	%	القيمة	----
-	-	-	-	2012
-	-	100	24.898	2013
-	-	100	7.446	2014
82.2	25.312	17.8	5.483	2015
85.9	43.626	14.1	7.167	2016
42		58		م. العام

من إعداد المؤلف، التقارير السنوية للمصرف، 2012-2016 م.

- نلاحظ من الجدول السابق أن مصرف العز الإسلامي اعتمد سياسة استثمارية بسيطة ومركزة ومعتمدة على الحذر الشديد، مبتعداً عن التنوع في الاستثمارات - خصوصاً عالية المخاطر منها- ذلك يعود لحدثة التجربة المصرفية وضعف الخبرة.
- اتجه المصرف للاستثمار في الصكوك المحلية والاقليمية رغبة منه في الدخول بالجانب الاستثماري ضمن ما هو متاح عنده من خبرات فيه، إضافةً لاتباع الأدوات المالية الحديثة، وبلغت أعلى نسبة للاستثمار في الصكوك في عامي 2013-2014، حيث كانت تمثل الصيغة الاستثمارية الوحيدة لدى المصرف، ثم تقلصت النسبة مع دخول أداة الاستثمار بالوكالة للمستثمرين الراغبين في استثمار أموالهم خصوصاً في جانب المضاربة والدولية منها على وجه الخصوص والتي حققت عوائد جيدة مما أدى إلى زيادتها من قبل العملاء والتوجه نحوها.
- لم نلاحظ أية استثمارات في الشركات التابعة والزميلة أو الاستثمارات العقارية التي تعتبر السلطنة اليوم مقصداً للاستثمارات العقارية في المنطقة لما تتمتع بها من عوامل جاذبة للاستثمار، وبشكل عام كان حصة الاستثمار ضعيفاً جداً مع غياب للاستثمارات التنموية المباشرة، ومن المأمول إعادة هيكلة سياسات الاستثمار في المصرف وحسن توجيهها بشكل أمثل لتصبح متماشية وروح الدور التنموي للمصارف الإسلامية، بحيث تهتم بالاستثمارات

طويلة الأجل وخصوصاً تلك المعتمدة على الاستثمار المباشر والحقيقي مما يعني إضافة طاقات إنتاجية وتشغيلية جديدة للمجتمع، أو التي تساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ونستنتج عدم صحة الفرضية القائلة بأنه استطاع مصرف العز عمل مزيج استثماري متنوع في سياساته الاستثمارية، مما ساهم في دخوله إلى جميع القطاعات الاقتصادية وخلق فرص استثمارية جديدة.

### 3- نسبة الاستثمار طويل الأجل إلى إجمالي التوظيف:

تعمل هذه النسبة على توضيح نسبة الاستثمار طويل الأجل إلى إجمالي التوظيفات المالية للمصرف، وتأتي أهمية هذه النسبة من خلال الوقوف على الأهمية النسبية للاستثمار طويل الأجل في المصارف الإسلامية، مقارنة بإجمالي التوظيفات المالية الفعلية لها، مما يعني أنه كلما ارتفعت هذه النسبة كان ذلك دليلاً ومؤشراً جيداً للاستثمار طويل الأجل الذي يعمل على تحقيق الأهداف التنموية للمصارف الإسلامية والعكس صحيح. ينظر للاستثمار طويل الأجل من حيث مدة الاستثمار فيه وغالباً ما يكون أكثر من سبع سنوات، ويتميز هذا النوع من الاستثمار بمدى مساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وخصوصاً إذا ما تم اعتماد أسس الشريعة الإسلامية في توظيف الأموال، وتعاني المصارف الإسلامية بشكل عام بضعف واضح في هذا النوع من الاستثمارات نتيجة لعدم الرغبة في تحمل المخاطر.

### جدول رقم (43): نسبة الاستثمار طويل الأجل إلى إجمالي التوظيف في مصرف العز الاسلامي

الاستثمار طويل الأجل	معدل النمو	إجمالي التوظيف	معدل النمو	نسبة الاستثمار طويل الأجل إلى إجمالي التوظيف	
-	-	-	-	-	2012
0	-	28.854	0	0	2013
0	168.4	77.446	0	0	2014
0	164.6	204.924	0	0	2015
0	34.7	275.975	0	0	2016
0	91.9		0		م. السنوي

من إعداد المؤلف، التقارير السنوية للمصرف، 2012-2016 يتضح من خلال بيانات الجدول أن نسبة الاستثمار طويل الأجل إلى إجمالي التوظيف كانت معدومة خلال فترة الدراسة.

ويعود هذا الأمر إلى الغياب الواضح للاستثمارات التنموية المتمثلة بالاستثمار في الشركات التابعة والزميلة والاستثمار في العقار والتطوير العقاري، مع زيادة ملحوظة في إجمالي توظيف الأموال نحو عمليات التمويل قصيرة الأجل. وبالتالي بقي مصرف العز الإسلامي رغم حداثة التجربة بعيداً عن الدور الاستثماري التنموي ولم يستطع تلبية ما كان مأمولاً منها في دعم تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي يؤكد توجه المصرف نحو التوظيف قصير الأجل، على حساب الاستثمارات التنموية طويلة الأجل.

- ونستنتج عدم صحة الفرضية القائلة بأنه: استحوذ الاستثمار طويل الأجل على الجزء الأكبر من سياسات توظيف الأموال في مصرف العز الإسلامي، الأمر الذي يؤكد انعدام الاستثمارات طويلة الأجل في المصرف، واعتماده على عمليات التمويل قصيرة الأجل ذات الربح السريع والمخاطرة الضعيفة، فابتعد المصرف عن دوره في المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويرجع السبب إلى: غياب الخبرة الاستثمارية و سيطرة الموارد

المالية قصيرة الأجل المتاحة للتوظيف في هذه المصارف، إضافة لرغبة هذه المصارف في تحقيق الأرباح بعيداً عن المخاطرة، وعدم الرغبة في القيام بمشاريع استثمارية تنموية وحيوية، وغياب البيئة التشريعية الناظمة للاستثمار المباشر، والرغبة في التمويل قصير الأجل والاستثمار المالي سريع الريح المتمثل في المضاربات في الأسواق المالية المحلية والدولية، حيث مثّلت عمليات التمويل - قصيرة الأجل منها ما يعادل 68.3% من إجمالي التوظيف وفقاً للبيانات المالية الختامية للمصرف، وبعد احتسابها من قبل الباحث.

#### ثانياً- الدراسات السابقة:

1- دراسة (خلوفي، 2015) هدفت الدراسة إلى التعرف على محددات تمويل الاستثمار في المصارف الإسلامية، وتبيان أثر المحددات على التوسع التمويلي في مصرف البركة الجزائري، كما تطرقت الدراسة إلى واقع المحددات الرئيسية لمنح التمويل و مقارنتها بالمحددات المعمول بها في المصارف المثيلة والمنافسة.

اعتمد الباحث على المنهج التجريبي مستخدماً الدراسة الميدانية على مصرف البركة الجزائري مستعيناً بالبيانات المالية المنشورة وسياسات وإجراءات العمل وتم تصميم استبانة لهذا الغرض.

توصل الباحث إلى أنه هناك محددات للتمويل والاستثمار في المصارف الإسلامية موضوع الدراسة تختلف عن المحددات المعمول بها في المصارف التقليدية.

اقترح الباحث أن يكون هناك معايير واضحة وسياسات وإجراءات عمل موحدة لمنح التمويل في المصارف الإسلامية ويُعمل بها لجميع عملائهم مما سيؤدي إلى وضوح أكثر في رسم سياسة تمويلية واضحة، كما اقترح أن يكون هناك تنوع أكثر في سياسات التمويل والاستثمار مما يؤدي إلى مزيدٍ من الثقة بالعمل المصرفي الإسلامي وتوسع قاعدة العملاء ومزيداً من المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

2- دراسة (زيتون، 2010) هدفت الدراسة إلى البحث في دور جودة أداء وسائل الاستثمار في تطوير عمل المصارف الإسلامية موضوع الدراسة، ومدى تأثير ذلك على التطوير والابتكار في التنوع الاستثماري في المصارف، وحاول الإجابة على التساؤلات المطروحة حول فاعلية وسائل الاستثمار قصيرة الأجل على كلٍ من الربحية والمخاطرة.

اعتمد الباحث على استبانتين صممت خصيصاً لخدمة أهداف الدراسة، وزعت إحداها على المصارف الإسلامية الأردنية (الإسلامي الأردني والعربي الإسلامي)، وزعت الثانية على المتعاملين مع المصارف الإسلامية الأردنية. توصلت الدراسة إلى ضرورة إيجاد ضوابط شرعية وفنية لتقويم وسائل الاستثمار وضرورة تحسين الخدمات التي تقدمها المصارف الإسلامية الأردنية لعملائها، وأوصت بضرورة ابتكار وسائل استثمارية جديدة مما يؤدي إلى تنوع أساليب توظيف الأموال في المصارف الإسلامية الأردنية بشكل خاص والمصارف الإسلامية بشكل عام.

3- دراسة (مشتبي، 2011) فقد هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع المصارف الإسلامية ونشاطها التمويلي ومدى تطوره إضافةً للتعرف على البيئة الاستثمارية في فلسطين موضعاً الفرص الاستثمارية والمعوقات التي تعترضها، ودور المصارف الإسلامية في القيام بالعمليات الاستثمارية في فلسطين.

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي مستعيناً بالميزانيات الختامية للمصارف الإسلامية موضوع الدراسة (المصرف الإسلامي الفلسطيني، المصرف الإسلامي العربي، مصرف الأقصى الإسلامي)، حيث تم تحليل البيانات وعمل المقارنات مع المصارف التقليدية المنافسة لها.

توصلت الدراسة إلى تغلب المؤشرات المالية بالعموم في المصارف التقليدية مقارنةً بالمصارف الإسلامية، بالمقابل فإن المصارف الإسلامية الفلسطينية ساهمت بنسب هامشية في كلٍ من الناتج المحلي الإجمالي وفي الاستثمارات المحلية

الإجمالية وتفوقت في نسبتها عن المصارف التقليدية، ولوحظ أن المصارف الإسلامية تعتمد على التمويل قصير الأجل بشكل كبير واستحوذت المرابحة على النسبة الأكبر منها.

أوصت الدراسة بضرورة التوسع في فتح مصارف إسلامية جديدة في فلسطين والعمل على التنوع في سياسات توظيف الأموال وضرورة تحليل وترشيد النفقات في المصارف الإسلامية.

نلاحظ من خلال استعراضنا للدراسات السابقة أنها لم تتطرق لدراسة مستقلة ومفصلة عن الاستثمار طويل الأجل، في حين حاولت الدمج بين مفهومي التمويل والاستثمار والتركيز على الجانب التمويلي الذي يعتبر الأكثر استخداماً في المصارف الإسلامية، ولهذا جاء هذا البحث لتسليط الضوء على الاستثمارات طويلة الأجل التي تتمتع بأثر تمويلي منشود.

### 3- منهجية البحث:

لتحقيق أهداف البحث واختبار فرضياته اعتمد الباحث في الجانب النظري على المنهج الوصفي التحليلي بالاستفادة من المراجع العربية والأجنبية والدوريات العلمية المحكمة والأبحاث السابقة، والمؤتمرات العلمية ومن قواعد البيانات في المكتبات العالمية ومن صفحات الانترنت المتخصصة. أما في الجانب العملي فقد قام الباحث بدراسة حالة مصرف العز وذلك من واقع البيانات المالية الختامية، حيث عمل على تحليلها واستخراج النتائج استناداً إلى النسب المالية المعتمدة لذلك.

#### حدود البحث:

- الحدود المكانية: تم أخذ مصرف العز الإسلامي / سلطنة عمان لإقامة الدراسة التطبيقية عليه.
- الحدود الزمانية: تم أخذ سلسلة زمنية للبحث تمتد لمدة خمس سنوات من عام 2012 م وحتى 2016 م ضمناً، وذلك وفقاً للبيانات المتوفرة لدى الباحث والتقارير السنوية لمصرف العز الإسلامي.

### 4- مناقشة نتائج الدراسة

- ضعف سياسات الاستثمار في مصرف العز الإسلامي مما أثر على غياب التنوع الاستثماري في هذه السياسات، وعدم الإبداع في تطوير الأدوات الاستثمارية التي تتمتع بمشاركة جماهيرية واسعة كالصناديق الاستثمارية وغيرها.
- انعدام الاستثمار طويل الأجل في المصارف الإسلامية، حيث ظهر جلياً من خلال غياب الاستثمارات المباشرة في الشركات التابعة والزميلة والاستثمارات العقارية وغيرها، واقتصار الاستثمار في جانب الصكوك والاستثمار بالوكالة.
- سيطرة الموارد المالية قصيرة الأجل على إجمالي الموارد في مصرف العز الإسلامي، مما أثر على عدم التوسع في الاستثمارات طويلة الأجل، بالإضافة لطرق وسياسات العمل التي أتاحت سحب هذه الموارد وقت الطلب وحينما يشاء العميل، مما ساهم في عدم ثبات هذه الموارد خلال فترة زمنية طويلة.
- السيطرة المطلقة لعمليات التمويل في مصرف العز الإسلامي كنسبة من إجمالي توظيف الأموال، حيث اعتمد المصرف على عمليات التمويل قصير الأجل المتمثل بالمرابحة والإجارة التي استحوذت على النسبة الكبرى من سياسات التمويل وفقاً للتقارير المالية الختامية للمصرف.
- غياب الاستراتيجية الاستثمارية المعنية بالاستثمارات طويلة الأجل في ظل عدم التناغم مع الخرائط الاستثمارية داخل سلطنة عمان وتوجهات الدولة 2040.

- عدم وجود التعاون البنّاء في مجالات توظيف الأموال واستغلالها الاستغلال الأمثل بين مصرف العز وبين وحدات الجهاز الإداري للدولة للقيام بعمليات التمويل أو عمليات الاستثمار للنهوض بمشاريعها التنموية ضمن الاستراتيجية الموضوعة لهذه الوحدات الحكومية.

#### رابعاً: توصيات الدراسة

- العمل على إنشاء وتفعيل إدارة الاستثمارات المباشرة في مصرف العز الإسلامي وتضمينها ضمن الهيكل التنظيمي مما سينعكس على تنوع الاستثمارات وزيادة معدلات الاستثمارات المباشرة.
- العمل على استحداث أوعية ادخارية وإعادة هيكلة الموارد المالية في المصرف، بحيث تستحوذ الموارد المالية طويلة الأجل على النسبة الأكبر من الموارد المالية المتاحة للاستثمار، مما سيققل من سيطرة الموارد المالية قصيرة الأجل وسيعزز من القيام بالاستثمارات التنموية طويلة الأجل.
- العمل على رسم استراتيجية واضحة للاستثمارات المباشرة من خلال خارطة استثمارية واضحة تركز على الصناعات والقطاعات الاقتصادية الأخرى القائدة والرئيسية في الدولة، والمنبثقة من التوجهات الاستراتيجية الجديدة لسلطنة عمان في ظل رؤية 2040.
- العمل على استقطاب واختيار الكوادر البشرية المؤهلة ذات الخبرة الطويلة في مجال الاستثمارات طويلة الأجل، والتي تملك الخبرة الكافية في البيئة الاستثمارية العمانية بشكل خاص.
- العمل على تدريب وتأهيل الموظفين العاملين في مجال التمويل والاستثمار في برامج تدريبية متخصصة، لاطلاعهم وإكسابهم المعرفة حول أدوات توظيف الأموال بالكامل- وخصوصاً طويلة الأجل منها إضافةً لبرامج تخصصية في مجال الاستثمار ودراسات الجدوى الاقتصادية وغيرها.
- العمل على دراسة الممارسات الأفضل والتجارب الناجحة في القطاع المصرفي الإقليمي والدولي، لمحاولة محاكاة هذه التجارب تطبيقاً على المصرف بشكل خاص وللسوق العماني بشكل عام.
- العمل على منح الامتيازات الخاصة للمصارف الإسلامية العمانية من خلال ذراعها الاستثماري من قبل السلطات المعنية باعتبارها استراتيجية منشودة لإحداث تغيير جوهري في سياسات توظيف الأموال على المستوى المحلي، ولتصبح الممارسة الأفضل التي تسعى المصارف الأخرى لمحاكاتها والأخذ منها..
- العمل على إحداث التناغم المنشود والتعاون البنّاء بين مصرف العز الإسلامي و المصارف الإسلامية العمانية مع الجهاز الإداري للدولة للقيام باستثمارات تنموية في البنى التحتية والقطاعات الإنتاجية، الأمر الذي يحد من الاقتراض الداخلي أو الخارجي وتعزيز مفهوم ريادة العمل المصرفي الإسلامي.

#### خامساً: قائمة المصادر

- 1- المراجع العربية:
  - أحمد النجار، 1982، البنوك الإسلامية، مجلة المسلم المعاصر، بيروت، العدد 24.
  - أشرف دوابة، 2005، شهادات الإيداع القابلة للتداول لرؤية إسلامية، المؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر، المؤسسات المالية الإسلامية، كلية الشريعة والقانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة، دبي، مايو.

- أشرف دوابة، 2006، دور الأسواق المالية في تدعيم الاستثمار طويل الأجل في المصارف الإسلامية، دار السلام، القاهرة.
- أشرف دوابة، 2015، التمويل المصرفي الإسلامي الأساس الفكري والتطبيقي، دار السلام، مصر.
- بهاء الدين بسام مشتبي، 2011، دور المصارف الإسلامية في دفع عجلة الاستثمارات المحلية في فلسطين (الفترة: 1996-2008)، دراسة تحليلية، جامعة الأزهر بغزة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية.
- بهاء الدين مشتبي، 2011، دور المصارف الإسلامية في دفع عجلة الاستثمارات المحلية في فلسطين ما بين 1996-2008 دراسة تحليلية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة.
- جابر الاسماعيل، 2016، نموذج تطوري مقترح لسياسات توظيف الأموال في المصارف الإسلامية دراسة تطبيقية على ستة مصارف إسلامية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجنان، كلية إدارة الأعمال، طرابلس، لبنان.
- خلف النمري، 2004، شركات الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي، دار طيبة، القاهرة.
- خلوفي عبد الكريم، 2015، محددات تمويل الاستثمار في البنوك الإسلامية دراسة حالة بنك البركة الجزائري (2010-2012)، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
- سعد الله رضا، 1995، المضاربة والمشاركة، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، المملكة العربية السعودية.
- سليمان ناصر، 1425هـ، "تطوير صيغ التمويل قصير الأجل للبنوك الإسلامية مع دراسة تطبيقية حول مجموعة من البنوك الإسلامية" جمعية التراث والدراسات، جدة.
- شوقي بورقبة، 2011، الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية دراسة تطبيقية مقارنة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس - سطيف، الجزائر.
- عائشة المالقي الشرفاوي، 2000، البنوك الإسلامية التجربة بين الفقه والقانون والتطبيق، المركز الثقافي العربي، القاهرة، مصر.
- عبد الحميد المغربي، 2004، الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب.
- عبد الحميد بوشرمة وسليمان ناصر، 2010، متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر، مجلة الباحث، العدد السابع، ورقلة، الجزائر.
- عبد الستار أبو غدة، 2004، مخاطر الصكوك الإسلامية، ورقة عمل مقدمة إلى الملتقى السنوي الإسلامي السابع، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، 25-27 سبتمبر.
- عبد العظيم أبو زيد، 2014، بيع المرابحة وتطبيقاته المعاصرة في المصارف الإسلامية، دار الفكر، دمشق. الجمهورية العربية السورية.
- عبد الكريم خلوفي، 2015، محددات تمويل الاستثمار في البنوك الإسلامية دراسة حالة بنك البركة الجزائري - وكالة البلدية-، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة.

- عثمان بابكر أحمد، 1418هـ، تجربة البنوك السودانية في التمويل الزراعي بصيغة السلم، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، المملكة العربية السعودية.
- عصام الماخي، 2004، تقييم عمليات المصارف الإسلامية في أسواق الأوراق المالية المحلية والأجنبية وأسواق المعادن الثمينة، الملتقى السنوي الإسلامي السابع - إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية-، عمان، الأردن.
- عصام بوزيد، 2010، التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة بنك البركة الجزائري، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، الجزائر.
- علي السالوس، 2006، موسوعة القضايا الفقهية المعاصرة والاقتصاد الإسلامي، دار الثقافة، مكتبة دار القرآن، قطر.
- فارس مسدور وكمال رزيق، 2003، صيغ التمويل بلا فوائد للمؤسسات الفلاحية الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغربية، 25- 28 ماي، سطيف/الجزائر.
- فليح خلف، 2006، البنوك الإسلامية، عالم الحديث، الأردن.
- فؤاد السرطاوي، 1999، التمويل الإسلامي ودور القطاع الخاص، دار المسيرة، الأردن، عمان.
- محمد المكاوي، 2012، البنوك الإسلامية "النظرية - التطبيق - التطوير"، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة، مصر، ط1.
- محمود أرشيد، 2007، الشامل في معاملات وعمليات المصارف الإسلامية، دار النفائس، الأردن، عمان.
- محمود حسن صوان، 2011، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي " دراسة مصرفية تحليلية مع ملحق بالفتاوى الشرعية"، الطبعة الأولى، دار وائل للطباعة والنشر، الأردن، عمان.
- مريم رستم، مريم، 2014، تقييم مداخل تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية نموذج مقترح للتطبيق على المصارف السورية، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سوريا.
- مصطفى الزرقا، 1420 هـ، عقد الاستصناع ومدى أهميته في الاستثمارات الإسلامية المعاصرة، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، سلسلة محاضرات العلماء البارزين، رقم 12.
- مصطفى كمال طایل، 1999، القرار الاستثماري في البنوك الإسلامية، دار طيبة، القاهرة، مصر.
- منذر عبد الهادي زيتون، (2010)، تقييم جودة أداء وسائل الاستثمار في البنوك الإسلامية الأردنية دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير، كلية إدارة الأعمال، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا.
- منذر عبد الهادي زيتون، 2010، تقييم جودة أدوات الاستثمار (المربحة، المضاربة، المشاركة، الإيجارة المنتهية بالتملك) في البنوك الإسلامية الأردنية، دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، كلية الأعمال.
- ميلز بول وجون بريسلي، 2014، التمويل الإسلامي النظرية والتطبيق، كرسي سابق لدراسات الأسواق المالية الإسلامية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- ناصر سليمان و عواطف محسن، 2011، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية، الملتقى الدولي حول الاقتصاد الإسلامي، الواقع ورهانات المستقبل، 23-24 فيفري، غرداية، الجزائر.



- نبيل بوفليح وعبد الله حميد، 2009، التمويل الإسلامي كأسلوب لمواجهة تحديات الأزمة المالية العالمية، الملتقى الدولي حول: أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم الاقتصاد والإدارة، 6-7 أبريل.
- وهبة الزحيلي، 2002، المعاملات المالية المعاصرة بحوث وفتاوى وحلول، دار الفكر، دمشق، سورية.

## 2- المراجع الأجنبية

- Ausaf Ahmad. 1407 H. development and problems of Islamic bank ،Islamic research and training institute development bank ،Jeddah.
- Oubaid Allah ،Mohammad. 2005. Islamic Financial services ،Islamic Economic Research Center ،King Abdul- Aziz University ،Jeddah ،K.S.A.

## 3- التقارير السنوية لمصرف العز الإسلامي.